



Distr.: Limited
18 December 2009
Arabic
Original: English

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



مؤتمر الأطراف

الدورة الخامسة عشرة

كوبنهاغن، ٧-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

البند ٩ من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى

مشروع المقرر ...م/أ-١٥

اقتراح مقدم من الرئيس

اتفاق كوبنهاغن

نحن، رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والوزراء وسائر رؤساء الوفود الحاضرين في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام ٢٠٠٩ في كوبنهاغن،

إذ نسعى إلى تحقيق الهدف النهائي للاتفاقية، حسبما ورد في المادة ٢ منها،

وإذ نسترشد بمبادئ الاتفاقية وأحكامها،

وإذ نحيط علماً بنتائج الأعمال التي اضطلع بها الفريقان العاملان المخصصان،

وإذ نؤيد المقرر م/أ-١٥ بشأن الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني

الطويل الأجل والمقرر م/أ-٥ الذي يطلب إلى الفريق العامل المخصص المعني بالالتزامات

الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو أن يواصل أعماله،

قد وافقنا على اتفاق كوبنهاغن هذا الذي يبدأ نفاذه فوراً.

١- نشدد على أن تغير المناخ واحد من أعظم التحديات في زمننا هذا. ونؤكد

عزمنا السياسي القوي على مكافحة تغير المناخ بصورة عاجلة وفقاً لمبدأي المسؤولية المشتركة

ولكن المتباينة وقدرات كل طرف منا. وتحقيقاً للهدف النهائي للاتفاقية المتمثل في تثبيت

تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع التدخل البشري الخطير في النظام

المناخي، سنعزز عملنا التعاوني الطويل الأجل من أجل مكافحة تغير المناخ على أساس الإنصاف وفي سياق التنمية المستدامة، مسلّمين بالرأي العلمي القائل بأن الحرارة العالمية لا ينبغي أن تزيد عن درجتين مئويتين. ونعترف بما لتغير المناخ من تأثيرات حاسمة الأهمية وبما لتدابير الاستجابة من تأثيرات محتملة على البلدان المعرضة بوجه خاص لآثاره الضارة ونؤكد الحاجة إلى وضع برنامج تكيف شامل ينطوي على الدعم الدولي.

٢- ونوافق على ضرورة تخفيض الانبعاثات العالمية تخفيضاً عميقاً وفقاً للحقائق العلمية، وكما هو موثق في تقرير التقييم الرابع الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بهدف تقليص الانبعاثات العالمية من أجل الإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين، ونقر اتخاذ إجراءات لتحقيق هذا الهدف وفقاً للحقائق العلمية وعلى أساس الإنصاف. وينبغي أن تتعاون على بلوغ سقف الانبعاثات العالمية والوطنية في أقرب وقت ممكن، معترفين بأن الإطار الزمني لبلوغ السقف سيكون أطول في البلدان النامية الأطراف وواضعين في اعتبارنا أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر يأتیان في مقدمة الأولويات المهمة في البلدان النامية وأن اتباع استراتيجية تنمية خفيفة الانبعاثات أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

٣- إن التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ والتأثيرات المحتملة لتدابير الاستجابة تحدّ تواجهه جميع البلدان. ولا بد من تعزيز العمل والتعاون الدولي بشأن التكيف، على وجه السرعة، لضمان تنفيذ الاتفاقية عن طريق إتاحة ودعم تنفيذ إجراءات التكيف الرامية إلى الحد من القابلية للتأثر وبناء القدرة على التحمل في البلدان النامية، ولا سيما أكثرها عرضة للتأثر، وتحديد أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا. ونوافق على أن تتيح البلدان المتقدمة قدرًا وافيًا ومستدامًا ويمكن التنبؤ به من الموارد المالية والتكنولوجية وبناء القدرات لتنفيذ إجراءات التكيف في البلدان النامية.

٤- وتلتزم الأطراف المدرجة في المرفق الأول بأن تنفذ منفردة أو مجتمعة أهداف عام ٢٠٢٠ الكمية المحددة للانبعاثات على نطاق الاقتصاد ككل، وأن تقدمها إلى الأمانة بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بالشكل المبين في التذييل الأول، لتجميعها في وثيقة معلومات (INF). وستواصل الأطراف المدرجة في المرفق الأول التي هي أطراف في بروتوكول كيوتو تعزيز خفض الانبعاثات الذي بدأ مع بروتوكول كيوتو. وسيخضع ما تنفذه البلدان المتقدمة من خفض للانبعاثات وما تقدمه من تمويل للقياس والإبلاغ والتحقق وفقاً للمبادئ التوجيهية القائمة وأي مبادئ توجيهية أخرى يعتمدها مؤتمر الأطراف، وستطبق على المحاسبة المتعلقة بهذه الأهداف معايير الدقة والإحكام والشفافية.

٥- وستنفذ الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية إجراءات التخفيف، بما في ذلك الإجراءات المقرر أن تعرضها هذه الأطراف على الأمانة بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بالشكل المبين في التذييل الثاني، لتجميعها في وثيقة معلومات (INF)، وفقاً

للفقرتين ١ و٧ من المادة ٤ وفي سياق التنمية المستدامة. ويمكن لأقل البلدان نمواً وللدول الجزرية الصغيرة النامية أن تتخذ إجراءات طوعاً وبدعم من غيرها. أما إجراءات التخفيف التي تتخذها وتتوخاها لاحقاً الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، بما في ذلك تقارير الجرد الوطنية، فتبلغ عن طريق البلاغات الوطنية وفقاً للمادة ١٢-١(ب) كل سنتين على أساس المبادئ التوجيهية التي يعتمدها مؤتمر الأطراف. وتضاف إلى القائمة الواردة في التذييل الثاني إجراءات التخفيف المبينة في البلاغات الوطنية أو المبلغة بطريقة أخرى إلى الأمانة. وتُخضع إجراءات التخفيف التي تتخذها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول لعمليات قياس وإبلاغ وتحقق داخلية تعرض نتائجها في البلاغات الوطنية كل سنتين. وتقدم الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول معلومات عن تنفيذ إجراءاتها من خلال البلاغات الوطنية، على أن تتخذ ترتيبات لإجراء مشاورات وتحليلات دولية بموجب مبادئ توجيهية محددة بوضوح تكفل احترام السيادة الوطنية. وتقيّد إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً التي تلتزم دعماً دولياً في سجل إلى جانب ما يتطلبه ذلك من دعم بالتكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات. وستضاف هذه الإجراءات المدعومة إلى القائمة الواردة في التذييل الثاني. وتُخضع إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً المدعومة هذه لعمليات قياس وإبلاغ وتحقق دولية وفقاً للمبادئ التوجيهية التي يعتمدها مؤتمر الأطراف.

٦- ونعترف بالدور الحاسم الأهمية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها والحاجة إلى تعزيز إزالة غازات الدفيئة عن طريق الغابات ونوافق على الحاجة إلى إيجاد حوافز إيجابية لهذه الإجراءات من خلال الإنشاء الفوري لآلية تشمل الأنشطة الإضافية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD-plus)، من أجل تعبئة الموارد المالية من البلدان المتقدمة.

٧- ونقرر اتباع نهج متنوعة، بما في ذلك اغتنام الفرص السانحة لاستخدام الأسواق، من أجل تحسين فعالية إجراءات التخفيف من حيث التكلفة وتعزيز هذه الإجراءات. وينبغي منح البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية ذات الاقتصادات الخفيفة الانبعاثات، حوافز لمواصلة التنمية باتباع مسار خفض الانبعاثات.

٨- ويقدم إلى البلدان النامية تمويل مزيد وجديد وإضافي وواف ويمكن التنبؤ به وكذلك وصول محسّن إلى مصادر هذا التمويل، وفقاً للأحكام ذات الصلة في الاتفاقية، لإتاحة ودعم العمل المعزز بشأن التخفيف، بما في ذلك مقدار كبير من التمويل لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD-plus)، والتكيف، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية. وتلتزم البلدان المتقدمة مجتمعة بإتاحة موارد جديدة وإضافية، تشمل قطاع الحراجة والاستثمارات المقدمة من المؤسسات الدولية، ويناهاز مبلغها ٣٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، على أن توزع هذه الموارد توزيعاً متوازناً بين إجراءات التكيف

والتخفيف. ويقدم تمويل التكيف على سبيل الأولوية لأكثر البلدان النامية عرضة للتأثر، مثل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا. وفي سياق إجراءات التخفيف المحدية وشفافية التنفيذ، تلتزم البلدان المتقدمة بهدف يتمثل في أن تعبئ معاً ١٠٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة كل سنة بحلول عام ٢٠٢٠ لتلبية احتياجات البلدان النامية. وسيأتي هذا التمويل من طائفة واسعة من المصادر، العامة والخاصة، الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك مصادر التمويل البديلة. وسيتاح لإجراءات التكيف تمويل جديد من مصادر متعددة الأطراف من خلال ترتيبات تمويل تنسم بالفعالية والكفاءة، مقرونة بميكل حوكمة يتوخى تمثيلاً متكافئاً لكل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ومن المقرر أن يأتي جزء لا يستهان به من هذا التمويل عن طريق صندوق كوبنهاغن الأخضر للمناخ.

٩- وتحقيقاً لهذه الغاية، سينشأ فريق رفيع المستوى يخضع لتوجيه مؤتمر الأطراف ويكون مسؤولاً أمامه لدراسة مساهمة مصادر الإيرادات الممكنة، بما في ذلك مصادر التمويل البديلة، للوفاء بهذا الهدف.

١٠- ونقرر إنشاء صندوق كوبنهاغن الأخضر للمناخ بوصفه كياناً تشغيلياً للآلية المالية للاتفاقية من أجل دعم المشاريع والبرامج والسياسات والأنشطة الأخرى المنفذة في البلدان النامية فيما يتعلق بالتخفيف، بما في ذلك الأنشطة الإضافية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD-plus)، والتكيف، وبناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها.

١١- وتعزيزاً للعمل المتعلق بتطوير التكنولوجيا ونقلها، نقرر إنشاء آلية تكنولوجية لدفع عجلة تطوير التكنولوجيا ونقلها دعماً للإجراءات المتعلقة بالتكيف والتخفيف التي ستسترشد بنهج موجه قطرياً وستستند إلى الظروف والأولويات الوطنية.

١٢- وندعو إلى تقييم تنفيذ هذا الاتفاق بحلول عام ٢٠١٥، بما في ذلك في ضوء تحقيق الهدف النهائي للاتفاقية. وسيشمل ذلك النظر في تعزيز الهدف الطويل الأجل بالرجوع إلى مختلف المسائل التي تطرحها الأنشطة العلمية، بما في ذلك ارتفاع الحرارة بمقدار ١,٥ درجة مئوية.

